كلمة السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

محافظ البنك عن الجمهورية التونسية

في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية

جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

معالي رئيس مجلس المحافظين،
السادة المحافظون،
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
حضرات الضيوف الكرام،
السيدات والسادة،

يطيب لي في بداية هذه الكلمة أن أتوجّه، باسمي الخاص ونيابة عن حكومة الجمهورية التونسية، بأسمى عبارات الشكر إلى المملكة العربية السعودية ملكا وحكومة وشعبا لاستضافتها الكريمة لأشغال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولا يفوتني أن أشيد بحفاوة الاستقبال وكرم الوفادة الذين حظينا بهما وحسن التنظيم الذي لمسناه.

كما أنتهز هذه المناسبة لأعبّر لمعالي الدكتور بندر محمد الحجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجلس مديريه التنفيذيين وكافة موظفيه عن فائق تقديرنا للجهود التي يبذلونها في سبيل الارتقاء بأداء مؤسستنا العريقة لما فيه خير البلدان الأعضاء.

السيدات والسادة،

يكتسي اجتماعنا اليوم أهمية خاصة، لا لكونه اجتماعا دوريا فحسب، بل باعتباره يمثّل فرصة متميزة للتشاور وتبادل وجهات النظر حول مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء والخروج بتوصيات تساعد على مزيد تعزيز التعاون المتضامن والمستديم.

كما ينعقد اجتماعنا ونحن نعيش على وقع ما يمرّ به العالم من متغيرات وتطوّرات طبعت المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني منه، وهي تطورات تحمل في طياتها جملة من الرهانات والتحديات، يأتي في مقدّمتها تسريع نسق النمو ودفع إحداثات الشغل لفائدة الشباب ودعم التوازنات المالية الجملية، وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تنموية تضامنية وتكاملية، تساعد على تحقيق اندماج اقتصادي واعد بين دولنا الأعضاء، وذلك عبر توفير فضاءات أرحب للتعاون من حيث توسيع الأسواق والارتقاء بحجم التجارة البينية وتسريع نسق الاستثمار وبعث المشاريع.

كما أنّ نجاحنا في هذا المسعى يتطلب دعم التجديد والابتكار مع التركيز بالخصوص على القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وإضفاء أكثر تنوّعا على نسيجنا الاقتصادي فضلا عن دعم القطاع الخاص من خلال تهيئة مناخ الأعمال الملائم والمحفّز لاستقطاب الاستثمار وهو ما تفاعلت معه مؤسستنا من خلال مبادرتها بإنشاء إدارة للمعرفة والابتكار وتنظيمها لمعرض سنوي في المجال.

السيدات والسادة،

لقد بلغت مؤسّستنا مستوى مرموقا من النضج والخبرة كان نتاجا لعمل جدّي ودءوب لأكثر من أربعة عقود كان هدفه الأسمى، خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء.

وتبرز المعطيات الخاصة بنشاط البنك خلال السنة المنقضية مدى توفّقه في تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى المركز المالي أو على مستوى معاضدته المتواصلة لبلدانه الأعضاء في المجالات الحيوية، خاصّة منها المتّصلة بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي وتطوير البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص وتطوير صناعة المالية الإسلامية.

إن النجاحات التي حققها البنك، تبوّأه اليوم، مكانة متميّزة بين مؤسّسات التمويل الإقليمية والدولية كما تؤمن له القدرة على المحافظة على أعلى درجات التصنيف الائتماني من قبل جميع مؤسّسات التصنيف العالمية بما يتوافق مع رؤيته المستقبلية في أن يكون بحلول سنة ٢٠٢٠ بنكا إنمائيا عالمي المواصفات.

وإنّنا على يقين أنّ هذه النجاحات ستتدعّم في المستقبل بما يكرّس صدارة البنك وريادته كشريك تنموي متميّز.

هذا وننوّه باختيار البنك لموضوع "التمويل الإسلامي: تعزيز ريادة الأعمال والتمويل الإسلامي بين صفوف الشباب" كمحور لندوته لهذه السنة، وهو اختيار يؤكد على وعي البنك بالتحديات التي تواجه دوله الأعضاء والأهمية التي يوليها لهذه الفئة من المجتمع باعتبار أهميتها في حاضر بلداننا ومستقبلها.

السيدات والسادة،

تسير تونس بخطى ثابتة في طريق البناء والتطوير على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال السياسي، توفّقت بلادنا في تثبيت مسارها الديمقراطي من خلال وضع دستور جديد للجمهورية الثانية يستجيب لتطلّعات كل التونسيين ويؤسّس لدولة القانون والمؤسّسات، كما توفقنا في

تنظيم أوّل انتخابات تشريعية ورئاسية تعدّدية كان نتاجُها اختيار حكومة توافقية، جعل من التجربة التونسية أنموذج نجاح ومثالا يُحتذى به لدى مختلف الأوساط الدولية.

أمّا في المجال الاقتصادي، تمّر تونس اليوم بصعوبات خاصة على مستوى المالية العمومية، وهي صعوبات ناجمة عن جملة من العوامل الظرفية وكذلك الهيكلية ومن أبرزها، بروز ظاهرة التطرف والإرهاب الذي أثر بوضوح على القطاع السياحي وكذلك تعطل بعض محركات الإنتاج نتيجة للحراك الاجتماعي الذي تشهده البلاد وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية.

وتفاعلا مع الأوضاع، تبنّت بلادنا جملة من الإصلاحات الكبرى قوامها التأسيس لمرحلة جديدة من البناء وتوفير الأرضية الملائمة والإطار الأمثل للاستقرار الأمني والاجتماعي للارتقاء بنسق النمو وتحفيز الاستثمار في كافة القطاعات وخاصة ومنها القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

ويندرج في هذا السياق إقرار قانون جديد للاستثمار يكرّس مبادئ الحرية والشفافية والحوكمة الرشيدة من خلال تطوير المنظومة المؤسّساتية والإجرائية وذلك بإحداث المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة العليا للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار وتوفير ضمانات أكبر للمستثمر.

وتأكيدا للدور المحوري للقطاع الخاص في دفع عجلة النمو ومعاضدة جهود الدولة خاصة في المرحلة الحالية التي تمرّ بها بلادنا والحجم الهام للاستثمارات في البنية الأساسية، تمّ إصدار القانون المتعلّق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ونأمل أن تكون هذه الآلية أداة فاعلة ومحفزة للمساهمة في إنجاز المشاريع التنموية التي تتطلّب تمويلات هامة.

وتماشيا مع هذا التوجّه، عملنا على دعم دور القطاع المالي والمصرفي في تمويل الاقتصاد من خلال إدخال جملة من الإصلاحات الجوهرية شملت بالأساس المصادقة على قانون البنوك والمؤسّسات المالية وقانون البنك المركزي التونسي بالتوازي مع مواصلة تجسيم عدد من الإصلاحات الأخرى خاصة في المجالات المرتبطة بالحوكمة الرشيدة والتحديث الإداري ومقاومة الفساد والجباية.

السيدات والسادة،

ننتهز هذه المناسبة لنعرب عن اعتزازنا وتقديرنا للدور الهام والمحوري الذي لعبته مؤسستنا ولا زالت في معاضدة جهودنا التنموية.

وإنّنا إذ نثمّن ما تمّ التوصّل إليه في إطار تنفيذ وثيقة الشراكة الاستراتيجية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٥) من نتائج إيجابية ملموسة ساهمت في تحقيق جملة من الأهداف ومنها بالخصوص ما يتعلّق بتعزيز البنية التحتية وتقليص الفوارق الجهوية وتبادل المعارف وبناء القدرات في إطار آلية روابط الإسناد العكسي، فإنّنا على يقين من أنّ البنك، وفي إطار إعداده لوثيقة الشراكة الاستراتيجية الجديدة للفترة

(٢٠١٧-٢٠٢٠)، الذي من المنتظر الانتهاء من صياغتها قريبا، لن يدّخر جهدا لمواصلة إسهاماتها القيّمة في معاضدة جهودنا التنموية ويمكّن من إرساء مقوّمات شراكة إستراتيجية فاعلة ومستدامة تنسجم مع أولويات بلادنا ومع الأهداف الاستراتيجية لرؤية البنك المستقبلية حتى سنة ٢٠٢٠.

ولا يفوتني هنا، أن أجدّد الشكر للبنك على موافقته لبعث تمثيلية له ببلادنا، وهي خطوة مهمة على درب تعزيز تواجد مؤسّستنا العريقة في تونس.

السيدات والسادة،

لقد مثّلت الندوة الدولية "تونس ٢٠٢٠" محطة بارزة لتعزيز صورة تونس كفضاء ملائم للاستثمار والأعمال، كما وفرت الفرصة لاستعادة بلادنا لموقعها الحقيقي في الخارطة الدولية، للشراكة المثمرة والتبادل الناجع.

ولا يسعني في هذا السياق، إلّا أن أشيد بالتجاوب الذي لقيناه من كافة شركائنا في التنمية مع توجّهاتنا وخططنا التنموية خاصة في هذه الظروف الدقيقة وهو دليل إضافي على رصيد الثقة التي تحظى به تونس لدى مختلف الأوساط المالية وحرصها الدائم على الارتقاء بعلاقات التعاون إلى مستويات أرفع. ونبارك في هذا الإطار تعهّد البنك بتوفير ١,٥ مليار دولار لبلادنا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتمويل جملة من المشاريع التنموية بما يدعّم مكانته كشريك فاعل واستراتيجي للتنمية في تونس.

السيدات والسادة،

في ختام كلمتي، أجدّد شكري للمملكة العربية السعودية وتقديري لإدارة مجموعة البنك والأمانة العامة للاجتماع السنوي لحسن التنظيم متمّنيا أن تحقّق أشغال اجتماعاتنا النجاح المأمول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.